المصالحة المصرية ـ القطرية: هل طويت نهائياً صفحة الخلافات؟

■ حميدي العبدالله

بمبادرة من المملكة العربية السعودية و«تأكيداً على ما ورد في اتفاقي الرياض المبرمين أخيراً المتضمّنين التزام جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بسياسة المجلس لدعم جمهورية مصر العربية والإسهام في أمنها واستقرارها» كما جاء في بيان صادر عن الديوان الملكي السعودي، استقبل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي رئيس الديوان الملكي السعودي خالد التويجري والشيخ محمد بن عبد الرحيم آل ثاني مبعوث الأمير القطري.

ويُراد لهذه الخطوة أن تسدل الستار بصور نهائية على الخلاف المصري ـ القطري، والخلاف السعودي ت القطري الذي كانت مصر أحد مسبّباته.

وعلى الرغم مما جاء في بيان الديوان الملكي السعودي حول زيارة المسؤولين الخليجيّين إلى القاهرة واستقبال الرئيس المصري لهما، إلا أنّ ذلك يندرج في إطار إذعان قطر للضغوط التي مارستها السعودية عليها، وبالتالي فإنه من السابق لأوانه الاستنتاج بصورة نهائية وكاملة طي صفحة الخلاف المصري ـ القطري، وانضباط قطر في السياسة الموحّدة لدول الخليج التي تلعب السعودية درواً بارزاً في رسم معالمها أكثر من دولة قطر، أو أيّ دولة أخرى في مجلس دول التعاون الخليجي.

فالبيان الصادر عن الديوان الملكي السعودي يشير بصورة خاصة إلى «إزالة ما يشوب العلاقات بين الشقيقتين جمهورية مصر ودولة قطر في مختلف المجالات وعلى جميع المستويات، وبخاصة ما تبثه وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، المرتبطة بالدولتين».

ولكن من يستمع إلى ما بثته قناة «الجزيرة» القطرية عن الأحداث والتطورات الجارية في مصر لا يشير ولا يعكس مثل هذا التحوّل الذي تطالب به السعودية. فـ«الجزيرة» لا تزال تتحدث عن الانقلاب، ولا تزال تفرد مساحة واسعة لتغطية تحركات من تعتبرهم مناهضي الانقلاب وتحالف الدفاع عن الشرعية في مصر. وبديهي أنّ هذا يعني أنّ الحملات الإعلامية التي بدأتها قطر لم يطرأ عليها أيّ تغيير وهي القابلة للملاحظة والرصد أكثر بكثير من الدعم الذي يمكن أن يقدم بشكل سري لجماعة «الإخوان المسلمين» وحلفائها الذين كانت تدعمهم قطر علناً، وقد يستمرّ دعمهم سراً. فجلّ ما فعلته قطر على هذا الصعيد أنها قلصت التغطية المباشرة لتحركات جماعة «الإخوان المسلمين» وحلفائها، ونقلت ترتيب التغطية للأحداث المصرية في نشرات الأخبار إلى مرتبة متأخرة بعد أن كانت تحتلّ الخبر الأول أو الثاني، بمعزل عما إذا كانت التطورات المصرية من الناحية المهنية لها هذه الدرجة من الأهمية أم لا.

كما أنّ أمير قطر قبل توجه مبعوثه الخاص برفقة التويجري إلى القاهرة، قام هو شخصياً بزيارة إلى تركيا مؤكداً على عمق الروابط التي تربط الدوحة بأنقرة، والأرجح أنه مثلما استضافت تركيا قادة «الإخوان المسلمين» بعدما اضطرت الدوحة إلى إبعادهم لتسوية خلافاتها مع شركائها الخليجيين وعلى رأسهم السعودية، فإنّ أمير قطر يوكل عبر زيارته إلى تركيا لنظام أردوغان القيام بمهمة دعم «الإخوان المسلمين» في مصر نيابة عن تركيا وقطر، ومن غير المستبعد أن يصل الدعم القطري إلى جماعة «الإخوان» هذه المرة عبر تركيا للتمويه والتنصل من المسؤولية.

هل ينطلي كلّ ذلك على القيادة المصرية؟ الأرجح أنّ ذلك صعب جداً، وإذا كانت القاهرة سوف تمنح فرصة إضافية لاختبار الجهد السعودي، فهذا لا يعني قبول الالتفاف على ما تطالب قطر به.

نهاية الامبراطورية

■ روزانا رمال

منذ عشرين عاماً بالتمام والكمال بدأ صعود نجم امبراطورية عملاقة، تتقدّم خطوات ثابتة وواثقة بين الناس وتحوز إعجابهم وتقديرهم ومحبتهم، وشيئاً فشيئاً يحسّون أنها تشبههم فتصير هي لسان حالهم ومرجعهم، ويتوزع العرب بين ثلاثة أرباعهم معها وربع باق يتأثر بها ويقول فيها كلاماً بين الـ«مع» والـ«لكن»، من دون أن ينوجد من يجرؤ على قول الضدّ.

تفوّقت الامبراطوبة على نفسها مرات ومرات، وقدّمت نموذجاً أحرج كلّ من يقول أنه ليس بالإمكان أفضل مما كان، فأحرجت ما يعادلها وتخطت من تقدّم كبديل يحمل من الإبداع والجديد والجرأة ما يضعه في المقدمة.

صارت الامبراطورية عالمية حتى سجل لها انها أول إنجاز عربي منذ زمان طويل يعيد للعرب مكانة الأهلية على صناعة المتميّز والمختلف واللافت للانتباه.

خلال عشر سنوات كانت الامبراطورية قد تخطت بجمهورها ما حققه جمال عبد الناصر بعشرين سنة وصارت في كلّ بيت أكثر من مجرّد صورة على جدار بل صورة حية متحركة على مدار الساعة وليست مجرّد صوت في المناسبات بل أصوات يتردّد صداها كلّ ساعة وكلّ دقيقة.

تقدّمت بصفتها إعجازاً وإنجازاً وإبداعاً يشارك المقاومة هذه الصفات في تقديم العربي ككائن قادر على كسر الأقدار وتخطي المألوف الرتيب والفاشل.

تسنى للامبراطورية أن تُحسب مع المقاومة كإطارين غير حكوميّين يتقاسمان تحريك الرأي العام العربي، ويصنعان الأحداث، فيكتب عنها المفكرون الغربيون كأبرز تغيير في الواقع العربي خلال نصف قرن.

جاء الربيع العربي فكانت الامبراطورية جاهزة لتلعب الدور القيادي، وتقول ينزل الناس في شوارع القاهرة الخلفية، واحياء تونس الفقيرة، فيخرجون كرمى لعيونها لأنّ «الجزيرة» لا تكذب ولأنها هم ولأنها ما يتبعونه ويصدقون ويثقون.

جاءت الأزمة والحرب على سورية بعدما أطاحت الامبراطورية – «الجزيرة» حكام مصر وتونس وليبيا واليمن والشعب يصنع ثورته و«الجزيرة» هي الرأي والراي الآخر، القناة التي صنعت لأميرها وإمارته دوراً يهزّ حكاماً وحكومات لبلاد يعادل عدد سكانها ألف مرة سكان قطر الجزيرة وقناتها «الجزيرة» فصارت الإمارة حكومة وأميراً كأقزام يقفون على كتف عملاق هو قناة «الجزيرة» التي إنْ قالت للشيء كن فيكون، حتى صار الأمير يعيّن وزراء ورؤساء حكومات ويعطي الأوامر في مصر وتونس وسواهما وصولاً إلى الصخرة السورية.

اصطدمت الامبراطورية بالصخرة السورية، وتطاحنت معها فتوقف صعودها وبدأ وهجها بالتآكل وصدقيتها بالتلاشي حتى بدأت تسقط في عيون من أحبّوها وصنعوها ووثقوا بها.

بدأ رموز صنعت اسمها بهم ينسحبون قرفاً واحتجاجاً، وجمهور يقفل مكانها المحجوز لها وحدها على لائحة المفضّلة الأولى بين قنواته المميّزة، ووصل الغضب إلى مهاجمة مكاتبها من المتظاهرين ورشقها بالحجارة من الأردن إلى مصر وتونس واليمن.

لم يبق لـ«الجزيرة» ربع ما كان عندها من جمهور، وقد صارت صوت «الإخوان المسلمين» وجبهة «النصرة» وتنظيم «داعش».

تهاوت الامبراطورية وأمجادها وصارت الناس إنْ سمعت كذبة ما بلا دليل تقول كأكاذيب «الجزيرة»، لكنها بقيت واقفة على قدميْها بعناد المموّل والأمير الصغير الذي خلف والده حتى جاء وقت الحساب، فالإمارة التي صعدت على كتف «الجزيرة» تنفّخت وتورّمت وآن لها أن تستعيد حجمها وتتأدّب، فتقف خلف السعودية وبين يدي مصر، وتؤدّي فروض الولاء والطاعة، وأول الجزية هنا بدء تفكيك الامبراطورية، فما كاد يصل وزير خارجية قطر إلى القاهرة ويجتمع بالرئيس المصري حتى كان أحد التوائم التي تشكلت من جمعها الامبراطورية يلفظ أنفاسه.

الجزيرة مباشر المخصصة لمصر التي كان افتتاحها مؤشر بلوغ الامبراطورية ذروة أمجادها تقفل بقرار وتصمت.

مشتقات وتوائم ستلحق على الطريق، وتصير الامبراطورية مجرّد ذكرى كما تتذكّر الناس أسماء الماركات التي تعرّفوا من خلالها على سلع بعينها، فكما كانت أوراق المحارم أسمها «كلينكس» ربطاً باسم ماركة صاعدة، وصارت الأخبار التلفزيونية اسمها «الجزيرة» ستصير «الجزيرة» مثل شركة فورد التي كانت عنوان مطلع القرن الماضي في الدلالة على السيارة، فيقولون يمتلك فورد من نوع مرسيدس للدلالة على امتلاكه سيارة، وقد قالوا يمتلك جزيرة اسمها «الميادين» وصارت مرسيدس في المقدمة وفورد ذكرى.

الامبراطورية تدفن رأسها فيضمر الجسد وتودّع المسرح بعد الفضيحة.

حرب خاضتها «الجزيرة» وفشلت وهي تدفع ثمن الفشل ونصر استحقته سورية ثمرة تضحياتها، وكما رحل الأمير تترجّل «الجزيرة» بالمفرّق.

«توب نيوز»

عون عقدة الرئاسة وحلها

يعرف كلّ متابع للشأن اللبناني أنه بقدر ما كان ترشيح العماد ميشال عون للرئاسة متوقعاً وطبيعياً كان ترشيح سمير جعجع مفاجئاً ومستغرباً.

كانت خطة تعطيل للترشيح بالترشيح.

صار عنوان المساعي الخارجية والداخلية مقايضة الانسحاب بين المرشحين.

وقف حزب الله رافضاً للمقايضة ومتمسكاً بترشيح عون وقيل إنّ الأمر خشية على تحالف مهمّ في تاريخ وحياة الحزب، وقد ينفرط عقده عند الموقف من الرئاسة.

المقاومة في زمن الدور السوري كانت تحمي ظهرها بتأثير سورية على مؤسسات الدولة كلها، وانه بعد خروج سورية صارت تجربة ميشال سليمان الأفضل بين نماذج التوافق كارثة.

خيار المقاومة مع عون مبدئي نابع من قناعة بعدم المخاطرة مرة أخرى بمن هو دون سليمان التزاما وبالتالي أشدّ خطراً ولو كان البقاء من دون رئاسة هو النتيجة.

الرئاسات الأخرى تمنح لزعامات طوائفها.

الرئاسة لزعامة الطائفة التي ينتمي إليها الرئيس، هذه هي المعادلة وفي زمن الاستهداف للوجود المسيحي تصير الرئاسة رسالة التمسك الجدية بالمسيحيين.

عون عقدة الرئاسة لكن من يريد رئيساً سيجده حلاً لها وننتهي.

التعليق السياسي

بدائل الطاقة في الأردن... بين التجاذبات والفساد في السلطة!؟ 2

■ أيمن الرمحي*

بعد المقدمة التي تناولت مفاهيم عدة، نجد ضرورة إلقاء الضوء على موضوع يتناوله الأردنيون والمختصون بجدلية وهو حقيقة وجود قرار سياسي بمنع الأردن من استخراج النفط والغاز وثرواته الأخرى، لذا نعرّج للحديث عن اجتماع عقدته لجنة الطاقة البرلمانية في مقرّ مجلس النواب برئاسة رئيس لجنة الطاقة النيابية عبد الله عبيدات في 23–06–2013 في حضور وزيرالطاقة والثروة المعدنية مالك الكباريتي، ومدير عام سلطة المصادر الطبيعية الحالي موسى الزيود ومدير عام سلطة المصادر الطبيعية السابق ماهر حجازين ومدير عام شركة البترول الوطنية ونقيب الجيولوجيين الحالي بهجت العدوان، ونقيب الجيولوجيين السابق خالد الشوابكة، وعدد آخر من خبراء النفط والجيولوجيا والحفر وأعضاء في لجنة الطاقة البرلمانية. (الوقائع الإخبارية: كاظم الجغبير وهنا الخطيب 24–06–2013).

وقد أشار وزير المياه الأسبق بسام قاقيش في مداخلة له خلال الاجتماع إلى أنّ رئيس الوزراء الأسبق مُضر بدران أبلغه بوجود نفط ولكن هناك شركات ترفض استخراجه. (منتديات أسواق الأسهم 23–06–2013).

أما رئيس لجنة الطاقة النيابية عبد الله عبيدات فقال: لقد تلقيت عشرات الاتصالات الهاتفية ومورست عليّ ضغوط كبيرة لكي لا أستضيف خبراء جيولوجيا ولا أعقد هذا الاجتماع، لافتاً إلى أنّ آخرين رجوه تأجيل الاجتماع، موضحاً أنّ هناك جهات متنفذة وقوى وشخصيات تقاوم بشكل كبير وبكل ما تمتلك من نفوذ لإيقاف وإفشال مشروع التنقيب عن النفط في الأردن، وهي لا تريد للأردن أن يستخرج النفط. ودعى عبد الله عبيدات أصحاب الاختصاص إلى قول كلمة الحقّ في هذا الموضوع وإظهار الحقيقة إلى الناس .(حسب م. مبارك الطهراوي أحد الحضور في اجتماع لجنة الطاقة النيابية).

كما كان بارزاً اعتراف مدير سلطة المصادر الطبيعة موسى الزيود خلال الاجتماع أمام اللجنة عندما واجهه الخبير البترولي زهير الصادق بوجود 2 مليار طن من النفط الثقيل في منطقة الأزرق بناء على دراسات قام بها جيولوجيون في سلطة المصادر الطبيعية وشركة البترول الوطنية وذلك بقوله: صحيح أنّ النفط موجود في الأزرق لكننا لا نستطيع التصريح بذلك أمام الإعلام». (د. زهير صادق)

وسادت الاجتماع حالة من الجدل حول إمكانية وجود بترول، ودعا وزير الطاقة مالك الكباريتي إلى عدم التأكيد على فرضية وجود نفط وإنما القول بأنّ الدراسات هي التي تقوم بذلك الجزم، داعياً في الوقت نفسه إلى التحقق مما تقوله تلك الدراسات وعدم الانسياق وراء دراسة قد لا تكون صحيحة. (موقع أنا الأردن 24–06–2013). وأضاف الكباريتي: من الناحية نظرية هناك نفط، موضحاً أنّ اكتشاف جميع الآبار جرى من خلال سلطة المصادر الطبيعية، وبناء عليه طلبنا من شركة البترول الوطنية أن تعمل بدقة في هذا المجال وذلك في المواقع المرجح تواجد النفط فيها. كما وأفادت مصادر مطلعة بأنّ وزير الطاقة أصدر تعليمات شفوية لمدير سلطة المصادر الطبيعية وكافة المسؤولين في السلطة بعدم إعطاء أية تصريحات صحفية حول النفط في الأردن وأنه المخول الوحيد للحديث في هذا الموضوع.

وأشارت النائب هند الفايز، بدورها، إلى أنّ الأردن قام بتعديل حدوده مع السعودية حيث أعطي الأردن سبعة كيلو مترات على الواجهة البحرية وأخذت السعودية، في المقابل، قطعة من الأرض قامت بعد ذلك باستخراج النفط منها، وكذلك مع الجانب العراقي. (موقع أنا الأردن، 24–06–2013).

وفي الاجتماع عينه، أشار مدير عام شركة الصخر الزيتي النائب السابق مبارك الطوال إلى أنّ السعودية قامت بحفر بئر على بعد 2 كيلو متر من الحدود الأردنية لإنتاج 2500 برميل يومياً. (موقع أنا الأردن 24–06–2013).

وأوصى الخبير في تكنولوجيا الحفر لاستخراج النفط والغاز م. مبارك الطهراوي، من ناحيته، بتعديل اتفاقية تسعيرة الغاز المنتج من حقل الريشة، والذي يباع لشركة الكهرباء بقيمة دولارين لكلّ ألف قدم مكعب من الغاز، ليصبح عادلاً للشركة لأنّ السعر الحالي والذي تفرضه الحكومة على الشركة أقل من سعر التكلفة، كما أفاد مدير عام شركة البترول الوطنية وهذا بالتالي يسبب خسائر لشركة البترول ويؤدي إلى إضعافها وعدم تمكينها من القيام بمهمتها الاستكشافية والتطويرية للحقول الوطنية، والاستكشاف في منطقة شرق الصفاوي ذات الإمكانيات النفطية المؤملة جداً، لأنّ الحكومة السعودية حفرت في المنطقة من الجانب السعودي ووجدت نفطاً وغازاً مسالاً.

وهنا لا بدّ من ذكر أنّ العراق في عهد الرئيس العراقي الراحل صدام حسين كان يُزود الأردن بنصف احتياجاته من النفط كمنحة مجانية والنصف الآخر بدفع نصف ثمنه سلعاً وبضائع للعراق حتى احتلاله عام 2003. (من مقال بعنوان: الصدمات الخارجية العنيفة، تضغط على حكومة د.عبدالله النسور لرفع الأسعار، الوقائع بتاريخ 04–08–2014).

وكانت الحكومة العراقية ترى أنّ تزويد الأردن باحتياجاته من النفط واجب عليها لأنّ أمن الأردن الوطني من أمن العراق والتزاماً منها تجاه الشعب العربي في الأردن، حسب تصريح لوزير الطاقة العراقي حسبان الطائي الذي شغل منصبه من 1997 حتى 2003.

ورأى الطوال، من جهته، أنّ هناك قراراً سياسياً بإخفاء وجود النفط في الأردن، موضحاً أنّ هناك قوى شدّ عكسي تعمل ضدّ مصلحة البلاد، مشيراً في هذا الصدد إلى أنّ وفداً صينياً زار مجلس النواب الأردني في الفترة السابقة عندما كان نائباً وعرض على الحكومة توقيع اتفاقية لتوليد الطاقة الكهربائية من النفايات، مشترطاً أن تكون مدة الاتفاقية 20 سنة. وقال: لقد أكد الصينيون لحكومة عون الخصاونة في ذلك الوقت أنهم مستعدون لتوليد الطاقة الكهربائية من النفايات غير أنّ الحكومة لم تكترث بمثل هذا الأمر. (موقع أنا الأردن – مفاجأة بالوثائق – 24–06–2013).

وذكر الطوال أنه زار منطقة ضانا عندما كان نائباً وشاهد بعينيه جبالاً من النحاس تتذرع الدولة بأنّ استخراج هذا المعدن من ضانا من شأنه أن يضرّ بالبيئة، مؤكداً أنّ تذرع الدولة بالبيئة هو مجرد حجة واهية، مثله مثل النفط الذي لا تريد أن تتخذ قراراً بوجوده والاستعداد لاستخراجه. وأضاف: إنّ الشركات التي كانت تنقب عن النفط في منطقة البحر الميت أصدرت تقارير ليست في مستوى عال من الشفافية وأخفت طبيعة ما توصلت إليه.

وهاجم الطهراوي بشدة اتفاقية «برتش بتروليوم» حول غاز الريشة، معتبراً أنّ صياغتها جرت في عهد مدير سلطة المصادر الطبيعية السابق ماهر حجازين والذي كان حاضراً في اللقاء. والجدير ذكره أنّ شركة «بريتش بتروليوم»، والتي أنفقت مبالغ ضخمة ومُبالغ فيها بشكل استفزازي لم تنتج حتى اليوم متراً مكعباً واحداً من الغاز، ولا تزال حتى يومنا هذا، تطالب بتمديد فترة الاستكشاف لسنة جديدة لاستكمال دراستها للمنطقة، حيث قامت هذه الشركة وعلى مدار الأعوام الثلاثة الماضية بإجراء مسح زلزالي ثلاثي الأبعاد وحفر بئرين فقط بتكلفه وصلت إلى 80 مليون للبئر الواحد، رغم أنّ التكلفة العالمية المعقولة للبئر في مثل تلك الظروف يجب أن لا تتجاوز العشرة ملايين دولار.

ويعيد ذلك إلى الذاكرة تصريحات شركة النفط «ترانس جلوبال» الأميركية التي فسخت عقدها مع الحكومة والتي أعلنت في خبر نُشر على موقع «أويل جاس انترناشيونال» بتاريخ 2005/2/24 أنها اكتشفت احتياطياً نفطياً يُقدّر بنصف بليون برميل من النفط في حوض البحر الميت على الجانب الأردني، الأمر الذي سارع مدير سلطة المصادر الطبيعية السابق ماهر حجازين إلى نفيه، معتبراً «أنّ ظهور شواهد نفطية لا يعني وجود بترول في الأردن» (مرايا نيوز، «مواطنون: نفط الأردن حقيقة أم خيال»؟– 5 شباط 2012).

واعتبر الطهراوي أنّ تلك الاتفاقية حرمت الأردن من حقوقه في حقل غاز الريشة الذي كان موجوداً أصلاً ولا يحتاج إلى اكتشاف وإنما إلى عملية تطوير، مؤكداً أنّ هذه الاتفاقية رفعت يد الدولة عن الغاز وتركت لشركة «برتش بتروليوم» الحقّ في تحديد سعر الغاز من دون أن يكون هناك أي دور للدولة الأردنية في ذلك. (اجتماع لجنة الطاقة البرلمانية في 23–06–2013)

وفي المقابل، دافع حجازين بشدّة أمام الحضور عن تلك الاتفاقية معتبراً أنها من أفضل الاتفاقيات التي توقعها الحكومة مع شركات أجنبية في مجال الطاقة. (اجتماع لجنة الطاقة البرلمانية في 23–06–2013)

ولفت الخبير النفطي د.زهير الصادق إلى أنه منذ 26 عاماً والحكومات المتعاقبة غافلة عن هذا الموضوع. وقال: لدينا بترول وغاز وصخر زيتي ومعادن بأنواعها، وقامت سلطة المصادر الطبيعية بإجراء دراسة أسفرت عن وجود 443 تريليون قدم مربع من الغاز في حقل الريشة. (الوقائع الإخبارية: كاظم الجغبير وهنا الخطيب –اجتماع لجنة الطاقة البرلمانية 23–06–2013).

ولم يتسن للخبير الجيولوجي خالد الشوبكي خلال اللقاء الحديث عن خامات النحاس المتواجدة في محمية ضانا بالطفيلة والتي تقدر قيمتها بـ 11 مليار دولار، حيث من المتوقع أن يكشف الشوابكة خلال اجتماع لجنة الطاقة النيابية المقبل عن كافة الدراسات التي قامت سلطة المصادر الطبيعية والشركات الأجنبية بها منذ عام 1961 ولغاية العام 1996، كردّ على تصريحات رئيس الوزراء التي قال فيها أنّ الحديث عن وجود بترول ومعادن خرافات.

يُذكر أنّ الشوبكي تحدث عن وجود البترول بكميات تجارية في عدد من المناطق في الأردن، ودعّم تصريحاته بالوثائق والصور التي يظهر فيها البترول ينفجر بغزارة في البادية الشرقية ليكوّن بركاً وبحيرات من مختلف المشتقات البترولية وخاصة الديزل والبنزين النقي الذي لا يحتاج إلى تكرير حيث كان سائقو السيارات الكبيرة يتسابقون إلى بئر «السرحان 4» في جنوب الأردن لتعبئة خزانات سياراتهم من مادة الديزل من هذا البئر الذي أسلفنا سابقاً أنه لا يحتاج إلى تكرير، وهذا شكل ظاهرة فريدة من حيث تجمّع السيارات وخاصة «البيك آب» للتزوّد بالمادة البترولية، ما حدا بالحكومة ممثلة بسلطة المصادر الطبيعية إلى إغلاق البئر وإحاطته بجدار إسمنتي وآخر من أسلاك شائكة. (موقع أنا الأردن – مفاجأة بالوثائق – 24–06–2013)

ولمّا كان من المقرر عقد اجتماع ثان لاستكمال البحث والتوصل إلى توصيات تقدم إلى الحكومة الأردنية، إلا أنّ هذا الاجتماع ألغي لأسباب قيل أنها طارئة، حسب مبارك الطهراوي.

ويذكر الكاتب بسام البدارين أنّ دبلوماسياً أردنياً رفيع المستوى قال له في إحدى الجلسات أنّ بقاء الأردن ضعيفاً ومحتاجاً وفقيراً وعلى الحافة من الأسس الرئيسية، هو في عمق الاستراتيجية السعودية، علماً أنّ السعوديين يدفعون عشرات المليارات من الدولارات لشركات أميركية لتأمين حدودهم مع العراق بكل ما أنتجه العالم من تقنيات إلكترونية للحراسة والتفتيش، ويصرّون على دعم الأردن بنظام التنقيط والتقسيط؟ ويتساءل الكاتب: لماذا لا تعترض الحكومة الأردنية وتطالب على الأقل بكلفة الحراسة والحماية الأمنية التي يوفرها «النشامى»، كما تفعل الشركات الأميركية؟ (مقالة بعنوان «العربية والمسكوت عنه: الأردن يحرس والسعودية تطنش» بتاريخ – 25–07–2011)

وكمثال على السياسة المالية للحكومة تقول توجان الفيصل: يُعلمنا وزير خارجيتنا أنّ المعونة السعودية في عام 2012 بمبلغ مليار وأربعمائة ألف مليون دولار لم تدخل الموازنة، وإنما سيصار إلى تحديد أوجه صرفها في المشاريع التنموية. (توجان الفيصل – «نقطة نظام» بتاريخ 22–02–2012).

أما الباحث والخبير البيئي الدكتور سفيان التلّ، فأكد أنّ النفط موجود في مناطق البحر الميت «منذ القدم»، إذ «كان الأنباط القدامى تجار نفط يستخرجونه من منطقة البحر الميت و يبيعونه إلى مصر القديمة واليونان، وحاول حينها الإسكندر المقدوني أن يستولي على هذه الثروة فجرّ جيوشه إلى معركة على شواطئ البحر الميت إلا أنه خسرها أمام الأنباط». ويرى التل أنّ عدم استخراج نفط الأردن هو قرار سياسي فوق البلد، بحسب رأيه. (مرايا نيوز، مواطنون: نفط الأردن حقيقة أم خيال؟5– شباط 2012)

وفي مقالة لتوجان الفيصل بعنوان «نحن وإسرائيل والغاز.. بداية القصة» بتاريخ 20–10–2014، تعيد الفيصل المواطنين إلى بداية المخطط الجهنمي لسيطرة «إسرائيل» على طاقتنا ومصادرها، الذي كان مضمراً في وادي عربة، وشرع منذ تنفيذه بتوظيف «فساد» في حلقة وادي عربة، عبر اتفاقية. وتسترسل الكاتبة لتذكر لنا حيثيات تلك الاتفاقية التي تكشفت في صيف عام 1997، لتقول أنّ مشروع الاتفاقية ينصّ على أن تحتكر شركة IJG الاستيراد والتصدير والبيع والتسعير والنقل عبر الأردن، لمادة الغاز بحيث لا يعود للحكومة الأردنية حقّ إجراء أي مفاوضات أو تعاقدات على هذه المادة مستقبلاً مع أي مصادر أو وكلاء آخرين، وهو تنازل عن حقّ سيادي للدولة الأردنية لصالح الشركة المحتكرة. وتضيف، حتى مرجعية التحكيم في الاتفاق تترك الخيار للشركة المحتكرة في اعتماد أية معايير تختارها للتطبيق. وهذا الاحتكار لهذه المادة الاستراتيجية أعطي لـ IJG لمدة خمسين عاماً قابلة للتجديد تمدّد طول كلّ منها 25 عاماً بإرادة وقرار طرف واحد هو المحتكر، أيّ أنّ الاحتكار سيستمر للأبد، وهذا غير مسبوق في أية اتفاقية تبرمها دولة ذات سيادة!

وفي مقالة أخرى لتوجان الفيصل بعنوان «بناة الدولة» بتاريخ 19–08–2010 تتحدث فيها من موقع معرفة نتيجة عملها في موقع مسؤول متقدم في الإعلام التنموي أواخر سبعينات وأوائل ثمانينات القرن الماضي، تقول: لبيان حجم ثرواتنا أشير إلى دراسات مستقلة قام بها خبراء أردنيون (دراسة الدكتور سفيان التلّ والمهندس جورج حدادين وأخرى سابقة للمهندس محمد أبوطه) تبين أنّ الأردن يمتلك ثروات معدنية هائلة منها ربع مليار طن متري من اليورانيوم موجود في مليار ونصف المليار من خامات الفوسفات، ومئة مليار برميل من الصخر الزيتي، ومليار طن من الحجر الجيري، وملايين الأطنان من النحاس والحديد والمنغنيز وغيرها من المعادن، وحوالي أربعين مليار طن من أملاح البحر الميت، وعشرة مليارات طن من رمال السيلكون (الكوارتز) وهي ثروة مستقبلية تفوق قيمتها قيمة النفط. وتضيف: ظلت ثروات الأردن الهائلة تلك معتم عليها أو مهمشة، فوجود اليورانيوم في خامات الفوسفات الذي تبدى مؤخراً لعامة الأردنيين وللعالم، كانت تعرفه الخاصة، سياسيون واقتصاديون وكان المختصون في الحقل الإعلامي ممنوعين من الحديث صراحة، لهذا كنا نقف في دعواتنا لتكرير وتصنيع خامات الفوسفات بدل تصديره كتراب.

وكمثال على عمل منظومة الكمبرادور، تسأل توجان الفيصل في مقالة أخرى بعنوان «نقطة نظام» بتاريخ 22–02–2012: كيف يمكن للحكومة أن تعلن أنّ كامل عجز الميزانية تقريباً يعود إلى خسائر شركة الكهرباء، والكهرباء في الأردن رابحة ربحاً هائلاً ومضموناً؟ إنّ سبب العجز يعود إلى المؤامرة التاريخية وهي: في أواخر تسعينات القرن الماضي، قسّمت شركة الكهرباء إلى ثلاث شركات: منتجة وناقلة وموزعة، أعلن تدهورها مؤخراً تمهيداً لبيع الأولى والثالثة بسعر بخس لـ«دبي كابيتال»، وأبقيت الكلف والديون للوسطى (الناقلة). وبعد بيع «دبي كابيتال» للشركتين بربح فاحش، جرى إعلان مديونية الشركة الوسطى وتحميلها للكفيل (الحكومة).

وتذكر توجان الفيصل أنّ شركة « دبي كابيتال « تُمثلها عائلة الرفاعي التي تتوارث الحكم منذ ثلاثة أجيال.

ويشرح ناهض حتر موضوع خصخصة شركة الكهرباء بتوسع أكبر في مقالته «دبي كابيتال التي أظلمت الأردن» بتاريخ 7–06–2012، ما جرته علينا سياسات الخصخصة في الأردن، فيقول: تمهيداً لخصخصة قطاع الكهرباء جرى تقسيم شركة الكهرباء الوطنية إلى ثلاث شركات هي «الوطنية» التي بقيت حكومية لتتحمل الخسائر، و«توليد الكهرباء» و«توزيع الكهرباء» اللتين تمّت خصخصتهما لتربحا! . ويضيف حتر: تقدّر موجودات شركة توليد الكهرباء المركزية بأكثر من ألفي مليون دينار، لكنّ شركة « دبي كابيتال» تمكنت بنفوذها السياسي، من امتلاك 51 في المئة من أسهم التوليد بسعرٍ رمزي بلغ 145 مليون دولار فقط لا غير، شاملاً محطات التوليد الثلاث في عمان وإربد والعقبة والأراضي والموجودات العقارية. ويتابع حتر: كالعادة وكما في خصخصة الفوسفات والبوتاس والاتصالات والغاز إلخ، كان هناك عقد إذعان على الحكومة الأردنية الخضوع له. وبموجب هذا العقد، الساري من 17 تشرين الأول 2007 حتى 17 تشرين الأول 2013 ، التزمت الحكومة بتزويد شركة التوليد المخصخصة بالمحروقات اللازمة لإنتاج الكهرباء بتكلفة ثابتة، بغضّ النظر عن سعر السوق، لكنها التزمت بشراء الكهرباء منها بسعر السوق! وهذا هو السرّ في أنّ شركة التوليد تربح وتراكم الأرباح، بينما الشركة الوطنية تخسر وتراكم الخسائر. لقد باعت «دبي كابيتال» حصتها في شركة التوليد المركزية لاحقاً إلى « سعودي أكوا» بمبلغ 550 مليون دولار، محققة أرباحاً رأسمالية صافية قدرها 400 مليون دولار في غضون ثلاث سنوات، بما يمثل أعلى عائد ممكن على الاستثمار في العالم. ولا يعود هذا العائد إلى حيوية الاستثمار في السوق الأردنية، وإنما إلى النهب السياسي للثروات الوطنية في عمليات الخصخصة، فكلّ عملية خصخصة تبين أنها ملف فساد، وتكشفت جميعها عن عقود نهب وإذعان لصالح الشركاء، ووكلائهم المحليين من النخبة، وظهر أنها تودي بنا، في مجملها، إلى إفقار الدولة والمجتمع.

---

* مهندس

انتصار السودان

■ نعيم إبراهيم*

... ولأنّ زمن الاملاءات والتهديد والوعيد ولى... ولأنّ الهزيمة لا مكان لها في قاموس الشعوب والأمم المكافحة ضدّ الظلم والطغيان والعدوان، فإنه يحق للأشقاء في جمهورية السودان، أن يحتفلوا بانتصارهم على الحرب العدوانية التي قادتها المحكمة الجنائية الدولية تنفيذاً لأجندات دول الاستكبار العالمي وقوى الشرّ في المجتمع الدولي.

فقد تخلت المحكمة المذكورة أخيرا عن إجراء المزيد من التحقيقات في جرائم الحرب في إقليم دارفور السوداني. وقالت المدعية العامة للمحكمة فاتو بنسودا الأسبوع الماضي إنها قرّرت حفظ التحقيق بسبب عدم وجود تأييد من مجلس الأمن الدولي وهو الجهة القادرة على اتخاذ إجراءات قسرية يمكن أن تجبر البشير والمتهمين معه على المثول أمام المحكمة.

معلوم أنّ المحكمة ومقرّها لاهاي كانت اتهمت الرئيس عمر حسن البشير عام 2009 بجرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية والإبادة في قمع «الانتفاضة» في دارفور.

لقد أرادوا إذلال السودان أمام المحكمة الجنائية الدولية، لكن المحكمة رفعت يديها وأقرّت بالفشل، وانّ الشعب السوداني هزم المحكمة الجنائية الدولية ورفض تسليم أيّ سوداني إلى محاكم «الاستعمار»، الأمر الذي أكده الرئيس البشير في كلمة تحدّ أوضح فيها أنّ الجيش والقوات النظامية الأخرى ستتسلّم السودان هذا العام خالياً من التمرّد. وأضاف: «لن تروا تمرّداً»، مشيراً إلى أنّ بلاده ترحب بمن هو مستعدّ للسلام لكنها لن تنتظرهم إلى أجل غير مسمّى قائلاً: «إنّ كل شيء له حدود».

مرّ السودان بمرحلة عصيبة، كان آخر محطاتها استصدار المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية اوكامبو قرار توقيف الرئيس عمر البشير، الأمر الذي يشكل سابقة قانونية خطيرة على اعتبار أنه موجه إلى رئيس لا يزال يمارس مهامه، تماماً كما هو حال الرئيس بشار الأسد، عبر مطالبة الحلف الأميركي – الصهيوني – الرجعي العربي له بالتنحي وترك السفينة تغرق مثلما هي تغرق اليوم في ليبيا، وقبل ذلك في العراق، وأريد لها أن تغرق في مصر وتونس وغيرها، في سياق موجة ما سُمّيَ «الربيع العربي».

ولذلك فإنّ قرار اوكامبو جاء أيضاً كآخر مرحلة من مخطط يستهدف السودان، ومن ثم كلّ الوطن العربي تحت حجج وذرائع واهية تأتينا دائما من الخارج.

ومن محطات استهداف السودان وضرب استقراره أيضاً، وضعه في قائمة الدول الراعية للإرهاب عام 1990، وتلى ذلك فرض عدد من العقوبات، وفرض حصار اقتصادي جائر، وتعرّض البلاد في عام 1998 إلى ضربة عسكرية من خلال قصف مصنع "الشفاء" تحت ذريعة أنه مملوط من لأسامة بن لادن، غير أنّ التحقيقات أثبتت بعد ذلك أنه ملك لرجل أعمال سوداني لا يمتّ بأي صلة إلى بن لادن.

أما أزمة دارفور فكلّ الحقائق تؤكد أنها قضية مفبركة ولا تستند إلى وقائع ودلائل، بل الأطراف التي فجرت هذه القضية سعت في تلك المرحلة إلى إخفاء ما يحدث في العراق وفلسطين من همجية ودمار وقتل. علماً أنّ السودانيين يعترفون بحصول بعض الأخطاء الداخلية غير أنه تمّ تضخيمها وتسويقها على أنها إبادة جماعية، وهو أمر ينافي الواقع، لأنّ الإبادة الجماعية تعني ببساطة وجود قبور جماعية، ووجود جثث مرمية في الشوارع والطرقات إلا أنّ هذا لم يحدث، حتى أنّ الدول الغربية التي تدّعي وجود إبادة لا تملك أيّ صور لها، رغم أنّ لها من الإمكانيات ومن الأقمار الصناعية ما يخوّلها إثبات ذلك، وبالتالي فقضية الإبادة قضية مفبركة، تمّ افتعالها لأغراض مصلحية.

إنّ موقف مجلس الأمن من قضية دارفور لم يكن صائباً على الإطلاق، والمستغرب هو الكمّ الهائل من القرارات التي أقرّها المجلس في فترة زمنية لا تتعدّى السنوات الخمس، في حين تجاهل أزمة جنوب السودان، ولم يصدر بشأنها أيّ قرار، رغم أنّ هذه الأزمة استمرّت قرابة أربعة عقود من الزمن، آلت إلى انفصال الجنوب عن الوطن الأم وإقامة دولة جنوب السودان لتشكل قاعدة انطلاق هامة للمشروع الاستعماري ـ الصهيوني في القرن الإفريقي.

في المحصلة إنّ قضية دارفور استهداف للسودان في دعمه للمقاومة في فلسطين وللقضايا العربية والأفريقية العادلة، وفي امتلاكه ثروات زراعية وحيوانية واحتياطات نفطية هائلة، وفي المقابل فإنّ انتصار السودان في معركة المحكمة الجنائية الدولية، يمثل اليوم ركناً هاماً في انتصار العرب أجمعين على مؤامرة «الربيع العربي».

---

* كاتب وإعلامي سوري

المسيح من فِلسطين إلى العالم

■ ماهر الرياشي

أيامٌ قليلةٌ تفصلنا عن ذكرى ميلاد يسوع المسيح، وهي محطةٌ للتأمّل في حياته وسيرته وأعوامه الـ33 التي عاشها مُبشراً برسالة سامية عمّت العالم بأسره، وأضحت ديناً يعتنقه المؤمنون بعد عهود طويلة من الاضطهاد والملاحقات لنيِّف ومئتيّ عام (إشارة إلى أنّ شعار المسيحيّين الأوائل إبان الاضطهاد السمكة وليس الصليب) وهي أيضاً دعوةٌ لنستذكر خلالها مَن حاربوه ونكّلوا به وصلبوه واحتلوا أرضه (فلسطين) وما زالوا، ونسَبوها إلى أسطورة ميعادهم و«يهوهم» الخرافيّ الذي سيأتي لاحقاً بعد تطهير الأرض من الفرات إلى النيل، وتنقيتها تماماً من «الغوييم» على اعتبار أنهم «شعب الله المُختار»؛ فلاحَقوه وهو طفل ووالدته مريم بنت عمران، وهجّروه من بيت لحم – الناصرة إلى مصر، ثمّ عاد واستشهد فيها؛ فكان بمفاهيمه الجديدة ثورةً عليهم وعلى معتقداتهم وعاداتهم الغريبة كلها توراةً وتلموداً وأفعالا.

فرسالته النقيض التامّ لحقدهم وعنصريتهم، فجدَلَ السوط وطردهم من الهيكل، واصفاً إياهم بأبناء الأفاعي الذين جعلوا من هيكله مغارة لصوص؛ فكانت المحبة هي الأساس، والخير والتسامح هما المُبتغى، فقال عنه الأديب جبران خليل جبران في رائعته (المسيح إبن الإنسان): لقد كان عاصفةً هوجاء تكسرُ بهبوبها كلّ الأجنحة المُعوجّة.

ميلاده في مذود صغير وحياته الزاهدة بكلّ شيء مثالٌ وقدوة، «السبت للإنسان وليس الإنسان للسبت»، إعدامه بالصلب عبرة، شأنه شأن العظماء الذين استشهدوا في سبيل أفكارهم، فلا أنبل وأصدق ممَّنْ يختمون رسالاتهم بدمائهم ؛فهو المُعلِّم الثائر المُتواضع في آن المُنحني لأرجُل تلاميذه ومُريديه (وَحدَها السنابل المُمتلئة تنحني وفارغات الرؤوس شوامخ).

هذه المناسبة بكلّ بهرجاتها وأضوائها الساطعة جداً ليست سباقاً للتباري بأعلى شجرة وأجمل زينة وأوسع مَغارة وأقوى إضاءة وأفضل هندام مزركش لجوقة مرنمة، وأكبر عدد ذبائح إلهيّة وأرضيّة... واللائحة تطول وتطول بتفاصيل مُذهلة تُبعدُ أكثر فأكثر عن الأساس الجوهريّ الذي أراده مُطلقها، فهي دعوةٌ دائمة لإعادة المسيحيّة إلى أصولها الحقيقية كرسالة نبيلة للإنسانيّة جمعاء، وإخراجها من أتون الطقوس الضبابيّة والشكليات التي ألصقت بها إلى حَدّ الشعوذة، معتقدين بذلك تكريماً لها فكان العكس لدرء الأخطار المحدقة بها من كلّ حدب وصوب من داخلها بفصل تام بين العهد الجديد بأناجيله الأربعة (يوحنا – متى ـ مرقس – لوقا) وتحريفاته واجتهاداته، وبين العهد القديم التوراتيّ عملاً بمقولة أحد كبار الحكماء الإغريقيين عندما سُئل كيف تواجه خصومك؟ فقال: بإصلاح نفسي.